

القرار الرسمي جاء متناغماً مع الرغبة الشعبية العتيبي وفهاد يشيدان بموقف «الخارجية» ووقف إدانة حماس في الأمم المتحدة



عبدالله فهاد



خالد العتيبي

أشاد النائب خالد العتيبي بموقف الكويت وتضامنها مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بإسقاطها المشروع الأميركي في الأمم المتحدة الذي حاول إدانة حركة حماس، واصفاً تلك الخطوة بالصفعة في وجه مناصري الصهيونية العالمية.

وأكد العتيبي في تصريح صحافي أن القرار الرسمي الكويتي جاء متناغماً مع الرغبة الشعبية الفلسطينية والرافضة للتطبيع والمؤيدة لكل القرارات الدولية التي تصب لصالح الحقوق الفلسطينية.

وأضاف العتيبي أن تحركات الدبلوماسية الكويتية الهادئة بقيادة صاحب السمو الأمير ستظل مساندة للحل العربي في مقاومة الاحتلال والخلاص منه، ولن يستطيع أحد مهما كانت قوته انتزاع قرار

يدين مقاومتنا المشروعة. من جانبه، أشاد مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب عبدالله فهاد بموقف الكويت الداعم لنصرة القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أول من أمس الخميس من خلالها نجاحها في التصدي والإيقاف المشروع الأميركي بشأن إدانة حركة المقاومة الإسلامية حماس. وأوضح فهاد في تصريح صحافي «نعزّز ونثمن مواقف الكويت

الدائمة في نصره قضايا الامتثال العربية والإسلامية لاسيما في دعم القضية الفلسطينية العادلة»، معتبراً أن موقف الكويت الأخير في الامم المتحدة بالتصدي للمشروع الأميركي مصدر فخر لجميع من ينتمي لهذه الدولة الكبيرة بأفعالها. وأكد فهاد أن السياسة الخارجية الكويتية في ظل القيادة الحكيمة بصاحب السمو الأمير دائماً ما تثبت نجاحاتها وعلو كعبها في دعم القضايا الدولية المستحقة لاسيما في مثل هذه المحفل.

وبين فهاد أن الكويت استطاعت إيقاف مشروع القرار الأميركي للمرة الأولى وذلك من خلال نجاحها بأكثرية 3 أصوات فقط في تقرير قرار إجرائي ينص على وجوب حصول مشروع القرار على أكثرية الثلثين لاعتماده، وهي أغلبية تعذر على واشنطن تامينها.

تقدم النائب ناصر السويط باقتراح برغبة لفتح أفرع لجمعيات الحرس الوطني و«الدفاع» و«الداخلية» في المحافظات. وقال في الاقتراح إنه في ظل الزيادة المطردة لأسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية، وقلة وجود مراكز البيع في كثير من مناطق البلاد لاحتكارها فقط على الجمعيات التعاونية في المنطقة الواحدة، ولفتح باب المنافسة للأسعار بما يعود بالنفع على المستهلك.

ونص الاقتراح على فتح أفرع لجمعيات الحرس الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية في محافظات البلاد كافة. كما تقدم السويط باقتراح برغبة آخر لإنشاء صندوق خاص لتعويض المواطنين عن أي أضرار صحية ناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول والجفاف والحرائق وغيرها.

ونص الاقتراح على ما تعرضت البلاد بداية



ناصر السويط

منح العسكريين كافة والإطفاء بدلا نقديا عن رصيد الإجازات الفائض



الثاني إنشاء صندوق خاص لتعويض المواطنين الكويتيين عن أي أضرار تلحق بهم جراء الكوارث الطبيعية.

كما تقدم السويط باقتراح ثالث لمنح العسكريين بدلا نقديا عن رصيد الإجازات الفائض عن الحد المسموح فيه خلال خدمتهم، وذلك دعماً للعاملين في السلك العسكري في البلاد، في كل من الحرس الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والإدارة العامة للإطفاء. ونص الاقتراح على ما يلي:

منح العسكريين كافة من العاملين في الحرس الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والإدارة العامة للإطفاء بدلا نقديا عن رصيد الإجازات الفائض عن الحد المسموح فيه خلال خدمتهم، على أن يسمح للراغب منهم ببيع رصيد إجازاته بمقدار 60 يوماً في السنة في حال عدم رغبته بالإجازة السنوية.

الأسبوع الأول من شهر نوفمبر لعام 2018 إلى هطول الأمطار بكميات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بممتلكات المواطنين في مختلف مناطق الكويت وتسبب في إتلاف أهم ضروريات الحياة لديهم، وهي المساكن الخاصة التي يقطنونها هم وأفراد عائلاتهم.

ولما كان الدستور يحتمل الدولة مسؤولية تعويض المواطنين عما لحق بهم من أضرار مادية للممتلكات وخسائر في الأرواح وذلك تبعاً لما أورده في المادة 25 من الدستور الكويتي على أن تكفل الدولة تضامناً المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة كان لزاماً على الحكومة إنشاء صندوق لتعويض المواطنين الكويتي عن أي أضرار جراء الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول والجفاف والحرائق وغيرها. وطالب في اقتراحه

يسري على الموظفين في الوزارات والعاملين في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة والقطاع النفطي والعسكريين ورجال الإطفاء «التشريعية»: مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة

الوطني ورجال الإطفاء. كما نص الاقتراح بقانون على أن تصرف لمن يتقاعد من الفئات السابق بيانها مكافأة تقاعد تعادل كحد أدنى مرتب سنتين وفقاً لإجمالي آخر مرتب شهري تقاضاه على أن تصرف بعد شهر من تاريخ التقاعد كحد أقصى، كما نص أيضاً على الإيجاز بين الجمع بين المكافأة التي تصرف بموجب هذا القانون وما تقرره جهة العمل من مكافأة خاصة لمنتمسبها وله ان يختار ايها أفضل.

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى المساواة بين موظفي الدولة في منح مكافأة نهاية الخدمة نظراً لأن بعض الجهات تقوم بتقدير موظفيها بهذه المكافأة مع غياب هذا الدور بالنسبة لبعض الجهات الأخرى.

تصرف المكافأة لمن يتقاعد تعادل كحد أدنى مرتب سنتين وفقاً لإجمالي آخر مرتب شهري تقاضاه على أن تصرف بعد شهر من تاريخ التقاعد كحد أقصى



الغرض اجتماعي بتاريخي 2018/11/19، 2018/11/12 موضوع الاقتراح بقانون: استعرضت اللجنة الاقتراح بقانون المشار إليه وتبين لها أنه يتكون من أربع مواد بالإضافة إلى الديباجة، حيث نص الاقتراح بقانون على أن تسري أحكام هذا القانون على الكويتيين من الفئات التالية:

- 1 - الموظفون في الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة.
- 2 - العاملون في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة بالكامل أو التي يكون للدولة أو لأحد الأشخاص المعنوية العامة نصيب في رأسمالها لا يقل عن 50٪ منه.
- 3 - العاملون في القطاع النفطي.
- 4 - العسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس

شهر من تاريخ التقاعد كحد أقصى، كما نص على ألا يجوز الجمع بين المكافأة التي تصرف بموجب هذا القانون وما تقرره جهة العمل من مكافأة خاصة لمنتمسبها وله ان يختار ايها أفضل. وجاء في تقرير اللجنة ما يلي:

التقرير القامن للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة المقدم من النائبين عدنان عبدالصمد ودخليل عبدالله.

أحال رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون المشار إليه في 2017/2/16 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس. اجتمع اللجنة: وعقدت اللجنة لهذا

العاملون في القطاع النفطي، والعسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني ورجال الإطفاء. وينص الاقتراح على العمل من يتقاعد من الفئات السابق بيانها مكافأة تقاعد تعادل كحد أدنى مرتب سنتين وفقاً لإجمالي آخر مرتب شهري تقاضاه على أن تصرف بعد

«الأنباء» على نسخة منه ان هذا الاقتراح يسري على الموظفين في الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، والعاملين في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة بالكامل او التي يكون للدولة او لأحد الأشخاص المعنوية العامة نصيب في رأسمالها لا يقل عن 50٪ منه، وكذلك



رشيد الفهم

وافقت اللجنة التشريعية والقانونية في المجلس على الاقتراح بقانون بمنح مكافأة تقاعد للمواطنين العاملين في جميع قطاعات الدولة، وقالت اللجنة في تقريرها المدرج ضمن بند الاحالات على جدول أعمال الجلسة القادمة وحصلت

خالد الشطي

1-DAY CONFERENCE

PRODUCTIVITY ENGAGEMENT & PEAK PERFORMANCE

BOOST PEOPLE ENGAGEMENT, PRODUCTIVITY, AND PROFITS

KNOWLEDGE CLUB
2018

11th DECEMBER 2018
9:00 AM - 5:00 PM

Hilton Resort, Mangaf
Al Dora Ballroom

ترجمة فورية

A DEDICATED PLATFORM FOR LEADERS TO LEARN HOW BUSINESS IS EVOLVING THROUGH EMPLOYEE ENGAGEMENT & PRODUCTIVITY

JASON W. WOHACK, MEd, MA
Best-selling Author of his books, 'Get Momentum' & 'Your Best Just Got Better'

VALERIE CADE, MA
Workplace Bullying Expert & Best Selling Author

JODI WOHACK, MA
CEO and Founder of Get Momentum

DAVID ZINGER
Founder, Employee Engagement Network

ALI DERISAVI
Management Consultant, Founder of Utopia Republic Consulting Group

5 INTERNATIONAL EXPERTS
5 INFORMATIVE KEYNOTE SPEECHES
2 INTERACTIVE WORKSHOPS

BOOK YOUR SEAT NOW

(965) 9491-3803

knowledgeclub.com/pep/

VISA

CO-ORGANISER

IN ASSOCIATION WITH

MEDIA SPONSORS

مشارة الكرم

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى عائلتي الحريان والمسباح الكرام

لوفاة فقيدتهما المغفور لها بإذن الله تعالى وضحة نجم عبدالله المسباح

أرملة/ جاسم محمد الحريان والدة كل من: محمد، عبدالله، المرحوم/ صالح، أحمد ووليد

تعهد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم ألها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

عرض عمل اللجنة

بعد البحث والدراسة تبين للجنة ان الاقتراح بقانون المشار اليه قد جاء بفكرة نبيلة من خلال النص على منح مكافأة نهاية الخدمة لجميع موظفي الدولة تكريماً وعرفاناً لهم على الخدمات التي قاموا بتأديتها وتحقيقاً للمساواة بين جموع الموظفين في الدولة في استحقاق هذه المكافأة. كما ترى اللجنة ان الاقتراح بقانون قد جاء متوافقاً مع أحكام الدستور، حيث تنص المادة 11 من الدستور على: «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

إلا ان اللجنة توصي بالأخذ بعين الاعتبار عدم تعارض هذا الاقتراح بقانون مع ما جاء بقانون مكافأة نهاية الخدمة في القطاع الخاص. رأي اللجنة (التصويت): بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون المشار إليه مع الأخذ في الاعتبار الملاحظة سالفة البيان.